بسبب عدم صدور أحكام نهائية أوروبا تهدد بفك الأرصدة المجمدة لمبارك وعائلته في مارس المقبل



الأربعاء 10 يونيو 2015 12:06 م

بعد مرور أربعة أعوام على ثورة الخامس والعشـرين من يناير فشـلت كل الجهود الراميـة لاسترداد الأموال المهربة للخارج؛ وعلى رأسها أموال مبارك وعائلته للخارج، وذلك بسبب عدم صدور حكم قضائي نهائي ضد كل المجمدة أرصدتهم في الخارج؛ حيث يمثل ذلك شـرطًا رئيسيًا لاسترداد هذه الأموال؛ حيث كشفت مؤخرًا مصادر حكومية أن الاجتماع السنوي الذي تدعو إليه الحكومـة السويسـرية كل عام عـددًا من المسـئولين والإعلاميين لمناقشـة قضـية استرداد الأموال المهربة سـيكون الاجتماع الأخير، بعـد أن جددت سويسـرا ودول الاتحاد الأوروبي قرار تجميد أموال رجال مبارك وعدد من رموز نظامه، الذي انتهى في فبراير الماضي إلى مارس المقبل.

وشددت المصادر على أن هذه الغرصة ستكون الأخيرة لاسترداد الأموال قبل هذا التاريخ، ورغم مرور 4 سنوات على انهيار نظام مبارك، لم تسترد مصر من الأموال المهربة مليمًا، بحسب المصادر، إلا أنه في مايو الماضي صدر مشروع القرار بقانون بإنشـاء وتنظيم اللجنـة القوميـة لاـسترداد الأـموال والأـصول والموجودات بالخارج، ونظم مشـروع القانون آليـة إنشاء لجنة قوميـة برئاسـة النائب العام مهمتها استرداد الأموال الموجودة بالخارج والمتحصـلة من أي فعل يعاقب عليه قانون العقوبات أو أي من النصوص العقابية في قوانين أخرى، ومع ذلك لم يرصد "ويكيليكس البرلمان" أي تحرك على الأرض حتى الآن.

وكشـفت الحكومة السويسـرية تحديدا عن أنها جمدت أموال عدد كبير من رموز نظام مبارك، وأن الأموال لم تضـيع، لكنها لن تسلم لمصر إلا بالشروط المعروفة، وكان قرار تجميد هذه الحسابات لمدة ثلاث سنوات، انتهت العام الماضي.

وتلقت السـلطات المصرية خطابًا من نظيرتها السويسرية تطالب فيه بضرورة الانتهاء من التحقيقات والمحاكمات القضائية في قضية تهريب الأموال، وحذرت بعدم تجديد ومد فترة التحفظ لثلاث سـنوات أخرى، كانت مصر قد طالبت بها؛ ما يعني أن النائب العام السويسـري سـيكون مضـطرا لفك التحفظ، وإتاحة الأموال المودعة في بنوك سويسرا لأصحابها من رموز نظام مبارك، إلا أن سويسـرا عادت وأعلنت عن تمديد التجميد لمدة عام واحد، ينتهي في مارس 2016 ولم تلب الطلب المصري بمد التجميد 3 سنوات أخرى.

وكانت الحكومة السويسرية قد نشرت وثائق بالأرصدة المودعة لدى البنوك السويسرية 428 مليون دولاـر أمريكي تخص 12 شخصية مصرية مجمدة، وفق القانون الفيدرالي السويسري بالقرار رقم 184 فقرة 3 بشأن تجميد الأصول المالية للاشتباه بكونها مهربة وملك للشعب المصري في 10 فبراير 2015 وهو الـذي تم تجديـده حتى مـارس القادم، وأعلنت سويسـرا أنها جمدت 428 مليون و373 ألف دولار أمريكي تخص الشخصيات التالية مبارك وأسـرته، ومن وزراء ورجال مبارك: حبيب إبراهيم حبيب العادلي، وأحمد عبد العزيز عز، وأحمد علاء الدين أمين عبد المقصود المغربي، ومحمد زهير محمد وحيد جرانة، ورشيد محمد رشيد، وحسـين كمال الدين إبراهيم سالم، ونظيمة نظيمة عبـد المجيـد إسـماعيل محمد، وخالد حسـين كمال الدين إبراهيم سالم، ودنيا خالد حسين كمال الدين إبراهيم سالم، ونورا خالد حسين كمال الدين إبراهيم سالم، ولكن المغاجآت الدين إبراهيم سالم، ونورا خالد حسين كمال الدين إبراهيم سالم، ولكن المغاجآت الدين إبراهيم عن حسابات سرية لنجلي مبارك في بنك "كريدى سويس" السويسري.

وتبين أن الأموال تتجاوز 200 مليون يورو تخص علاـء وجمـال مبارك، وأنهما عرضا التنازل عنها أو التصالح مقابلها في 2013 وأنه سـيتبقى لجمـال وعلاء في بنوك أوروبيـة أخرى مبلغ 157 مليون يورو لاـ تطـالب بهـا الدولـة ويتم إغلاق ملفهما وهو ما رفضته الحكومة أو النظام السياسي وقتها.

أما باقي الـدول الأوربيـة فقـد أبلغت فرنسا وانجلترا الجهات المصـرية المختصة بأن القانون الأوروبي رقم 887 لسنة 2011 الصادر بالقرار 270 بتاريخ 21 مارس 2011 سيسـقط في تاريخ 21 مارس 2015 لزوال مـدة سـريان القانون بعد تمديده لثلاث مرات متناليـة من قبل سـلطات الاتحاد، ومع فشل السـلطات المصـرية في إثبات ملكيـة الأصول المجمدة، وبالتالي سـتلتزم البنوك العاملـة داخـل الاتحـاد الأـوروبي برد الأصول المصـرية المجمـدة بنفس القرار إلى أصـحابها فور انتهاء فترة سـريان القانون ولكن تم المد للتجميد لمدة عام بعد إلحاح مصري.

وفشـلت السـلطات المصرية في استعادة أموال جمال وعلاء مبارك من بنك "كريدي سويس" السويسري، ورفضت السلطات السويسرية كشف الحسابات دون أحكام قضائية نهائية ضد نجلى مبارك.

وأكدت المصادر، التي رفضت نشر أسمائها، أن هناك تصالحات تتم في الداخل مع عدد كبير من رجال الأعمال والشركات في عهد مبارك وشـركات خليجية وصل إلى 50 مصالحـة حتى الآن، وأن رؤيـة الحكومة أن المهرب من أموال في حسابات سـرية بالخارج أكثر مما تم الكشف عنه، وأن التعامل مع من هربوا الأموال لاسـتعادته هو حل أفضل لاسترجاع أموال مهربـة بأرقام كبيرة.